النظرية الإعجازية للتنزيل

د. مشكور العوادي(*)

المبحث الأول
مبادئ النظرية

إنّ القول بالنظرية يعني أنها محتفة بالعديد من الأدلة المحتملة تاريخياً وعقائدياً، وبذلك فهي لم تكتسب اليقين الثبوتي والبرهان الاعتمادي، وعندها لم تتحول إلى قانون إلهي مطلق؛ ومع هذا فإنّ مهمتها تنزيه القرآن بتفنيد التحريف واحتمالاته من كل وجه وباب؛ لأنّ القرآن محفوظ بالحفظ الإلهي، وعندها فالتنزيل عنصر غير مخلّ بالإعجاز العام للنسيج القرآني، أي مهما تعددت أطوار النزول يبقى الحفظ القرآني فعالاً في تجميع فرقانه ليكون بحق قرآنه الحكيم.

وإنّ هذه النظرية تدل على أنّ الإعجاز ثابت بدون اعتبار لنمطية النصّ: تنزيلاً أو ترتيباً؛ بمعنى أنّ الوحدة الإعجازية من القوة بمكان بحيث تكون قادرة على لمّ محتوياتها (سورها وآياتها) بأيّ صورة رتبتّ بالطاقة الذاتية للإعجاز، إذ يتمثل عندها النور الساري في النصوص القرآنية ..

والسير في خطى هذه النظرية التقريبية للبحث، وترتيب معلوماته على اعتبار متأمل ومستند إلى جهود العلماء والباحثين في إعجاز القرآن، للمواءمة الاستدلالية بين مرحلتيَ التنزيل والتدوين إن حصل فاصل زماني بينهما، كما هو واضح في تداخل النصوص المكية والمدنية للتنزيل العظيم، فثلاثة أرباع القرآن يشير إلى الحقيقة الواحدة ليس غير. بل، هو كتاب توحيد من الطراز الأول، وكل ما عداه مرتبط بنحو أو آخر بهذا الأصل الرئيس للعقيدة، وكأنه المحور المهم وما عداه تفريعات ثانوية.

ويمكن أن تتوضح هذه المبادئ في النقاط الآتية:

(*) أستاذ الدراسات القرآنية والبلاغية المساعد في جامعة الكوفة، من العراق.

أولاً: أحقية التنزيل

يُعدّ التنزيل من عناصر الوحي الرئيسة، فهو الأثر التتابعي لعملية الوحي الغيبية، والتسجيل التاريخي لمجريات الاتصال بين المرسل والرسول، وبذا فصدوره توقيت متتابع للوحي الذي هو عملية غيبية من الله سبحانه وتعالى على قلب الرسول المصطفى ﷺ. وقد تكرر اتصال التنزيل بوحي الله وصدوره عنه وعجز الناس عن الإتيان بمثله معلناً ذلك على ملأ من خصومه وجاحديه.

والقول بأنه معجز بعني أن التنزيل هو الوعاء الزماني للإعجاز، فحين نريد، كما يقول الدكتور ملا حويش: «أن نؤرخ لنشوء فكرة الإعجاز في القرآن الكريم نجد أن أُصول هذه الفكرة ترجع إلى أوائل نزول القرآن وابتداء الدعوة الإسلامية»(١)، ومن ذلك يكون التنزيل هو العملية الظاهرة للإعجاز والوحي المكنونتين ..

قال الله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعالَمِينَ* نزلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ (سورة الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥).

وقال تعالى: ﴿**حم* تَنزِيلُ الْكِتابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ* غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾ (سورة غافر: ٢ ـ ٣).

قال الفخر الرازي: «فكأنه سبحانه إنما ذكر عقيب قوله: ﴿**تنزيل**﴾ هذه الأسماء الثلاثة؛ لكونها دالة على أنّ أفعاله سبحانه حكمة وصواب، ومتى كان الأمر كذلك لزم أن يكون هذا ﴿**التنزيل**﴾ حقا وصوابا»(٢).

ويقول المفكر السيد الشهيد الصدر: «وتدل الروايات على أن الوحي الذي تلقى عن طريقه الرسالة الخاتمة وآيات القرآن المجيد كان بتوسيط الملك في كثير من الأحيان، وبمخاطبة الله لعبده ورسوله من دون واسطة في بعض الأحيان، وكان لهذه الصورة من الوحي التي يستمع فيها النبيّ إلى خطاب الله من دون واسطة أثرها الكبير عليه ...»(٣)؛ لأنّ هذا الوحي المباشر متخصص لإعمال إرهاصات معينة داخل نفس الرسول.

وقال تعالى في معرض التحدي والمعاجزة: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾ (سورة الإسراء: ٨٨).

وقد بيّن الباقلاني وجه دلالة معجزة القرآن على نبوة النبيّ وبنى ذلك على أصلين:

«أولهما: وقوع العلم الضروري بأن القرآن المتلو المحفوظ المرسوم في المصاحف هو الذي جاء به النبيّ من عند الله تعالى، وأنه تلاه على من في عصره ثلاثاً وعشرين سنة، وقام به في المواقف، وكتب به إلى البلاد، وتحمله عنه إليها من تابعه، حتى ظهر فيهم الظهور الذي لا يشتبه.

والأصل الثاني: أنه تحداهم إلى أن يأتوا بمثله، وقرّعهم على ترك الإتيان طول تلك السنين فلم يأتوا بذلك، واستدل على هذا الأصل بآيات كثيرة ...»[٤].

وهذان الأصلان يدلان على حفظ القرآن من العبث والمعارضة؛ أي أنّ أحقية التنزيل تكمن في حفظه من التلاعب، بحيث تكون لائقة لأنّ تمثل الحق بأجلى صورة صافياً نقياً من العبث والمغالطات، وهذا حال القرآن المعجز.

وعلى ما تقدم، فإنّ التنزيل ضابطة لجمع القرآن؛ لأنّ «كثيراً ما يطلقون القرآن على العلم اللدني الإجمالي الجامع للحقائق كلها، والفرقان على العلم التفصيلي الفارق بين الحق والباطل، وكتاب الله تعالى جامع لذلك كله كما لا يخفى على أهله»[٥] فيما لو فرق بإلغاء الناموس التنزيلي وأصبح فرقاناً، لا قرآناً كما نصّ عليه، يصبح فرقانه معجزاً كما أنّ قرآنه معجز، يصبح فرقانه عندما نصرف النظر عن أسباب التنزيل، فيعود الإعجاز بقدرته الغيبية ليلمّ ما تفرق ويصبح مجموعاً قرآنياً مرة أُخرى. من هنا، وحّد الإعجاز بين المصاحف؛ لأنّه واحدي الصدور من لدن حكيم خبير موحّد لا مشتت ...

ويركز الحفظ بالإلهي للتنزيل على التدوين أكثر من القراءة، إذ نلحظ أنّ الرسول الأعظم قد طلب ممن يسجل الوحي الكتابة على حرف واحد، والقراءة على سبعة أحرف؛ لأنّ هذه الأحرف قرائتية لا تدوينية، فالتدوين واحد وإن اختلفت قراءاته، وذلك للحفاظ على سلامة النصّ تسجيلاً ومشافهة، توثيقاً وقراءة.

وتركيز الحفظ على التدوين لوجود التسامح والتيسير عند القراءة؛ وذلك لأنّ التدوين ثبوتي باق، أما القراءة فيصيبها الزوال بعد النطق فقط؛ وبما أن الخلود يساوق الثبوت كان التدوين ألصق بالكتابة منه بالقراءة.

ويقول الدكتور عبدالصبور شاهين: «وجملة القول: إنّ القرآن قد ثبت تسجيلاً

ومشافهة على عهد رسول الله ﷺ وإن المشافهة كانت تضم حروفاً وروايات لم يعرفها التسجيل، وإن مراجعة النبيّ للنصّ القرآني كل عام كانت ضماناً وثيقاً لسلامة النصّ من النقص والزيادة والتحريف حتى كانت العرضة الأخيرة»(٦).

وهذه من إمضاء وعد الله بحفظ القرآن، وحث نبيّه على الاعتناء بانحفاظه صدوراً أو قرطاساً أو تدويناً.

والمهم من هذا كله إنّ أحقية التنزيل بلحاظ إعجازه اللامتناهي هو الذي يمنحه ثبوتية حقيقية واستمرارية معنوية. فمما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «عن جابر قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يا جابر إنّ للقرآن بطناً وللبطن ظهراً، ثم قال: يا جابر وليس شيء، أبعد من عقول الرجال منه، إن الآية لتنزل أولها في شيء، وأوسطها في شيء، وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»(٧).

وعلى ما تقدم، فالملمح الإعجازي للكلام الإلهي لا يقدح فيه تغاير زمان النزول، فهو مترابط بالرغم من أنف ذلك الزمان. ولأنّه حاصل في زمان أعلى، إذ إنّ وحدة القرآن الارتباطية كاسحة لحاجز الزمان، وعندها لا يقدح في تنزيله إن كان دفعة واحدة أو تدريجاً، فهو باق بوحدته المعجزة، ومن ذلك يتسنى لنا القول بالتنزيل المعجز من حيث كونه عملية إرسال (الوحي)، ومن حيث محتوى النص نفسه (الرسالة) هو معجز أيضاً، أي أنّ التنزيل وما يحتويه كلاهما ضمن الوحدة الإعجازية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ثانياً: تعدد النزول

رأى عدد من العلماء والدارسين أنّ القرآن الكريم قد نزل على نبينا ﷺ مرتين:

الأُولى: دفعة واحدة على سبيل الإجمال.

الثانية: نزولاً تدريجياً على سبيل التفصيل خلال المدة التي قضاها النبيّ من بعثته إلى وفاته .. وتتعاضد هاتان العمليتان المترابطتان على تبيين المراد من التنزيل.

قال الشهيد الصدر رحمه الله:

«ومعنى نزوله على سبيل الإجمال: هو نزول المعارف الإلهية التي يشتمل عليها القرآن وأسراره الكبرى على قلب النبيّ لكي تمتلئ روحه بنور المعرفة القرآنية.

ومعنى نزوله على سبيل التفصيل هو نزوله بألفاظه المحددة وآياته

المتعاقبة»[٨].

وفكرة تعدد الإنزال، كما يقول السيد الشهيد: «يفسر لنا أيضاً المرحلتين اللتين أشار إليهما القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿الر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (سورة هود: ١)، فإنّ هذا القول يشير إلى مرحلتين في وجود القرآن، أولاهما: إحكام الآيات؛ والثانية: تفصيلها، وهو ينسجم مع فكرة تعدد الإنزال، فيكون الإنزال مرة واحدة على سبيل الإجمال هي مرحلة الإحكام، والإنزال على سبيل التفصيل تدريجاً هي المرحلة الثانية أي مرحلة التفصيل»[٩]. وهو يشابه بذلك النظام الكوني الأتم (نظام الأسباب والمسببات) الذي يحتاج للتخصيص والإعمام.

أما الإنزال في ليلة القدر، فقد كان مرة واحدة في شهر رمضان، لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذي أُنْزِلَ فيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ﴾ (سورة البقرة: ١٨٥). ﴿وَالْكِتابِ الْمُبِينِ* إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (سورة الدخان: ٢ ـ ٣).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ* وَ ما أَدْراكَ ما لَيْلَةُ الْقَدْرِ* لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (سورة القدر: ١ ـ ٣) أي دفعة واحدة من النزول الإحكامي، ونزوله هذا يكافئ نزولاً تفرقياً على مدى ألف شهر بدلالة سياق الآية؛ لأنّ هذه الليلة هي منشأ النزول الإعجازي للقرآن، أي منطقة هبوط النور من السماء إلى الأرض، وعندها يجب أن تتلائم مع منطقة صعود النور من الأرض إلى السماء مما يشكل مواءمة إشعاعية نورية بين النورين النازل والصاعد، لذا تم التأكيد عندها بشدة على استحبابية قراءة القرآن معظمه أو ختمه في تلك الليلة؛ لكي يتم التطابق الإعجازي بين النورين. وهذا يؤدي إلى أداء حق الإعجاز على نحو كامل بما يطابق الحصول على أعظم قدر من الأجر والثواب عن غيره من بقية الليالي، كما هو ثابت من الثوابت الإسلامية.

فالحفظ الإلهي في المنطقة الغيبية الإجمالي ذو طبيعة كلية مهيمنة، أما التفصيل الجزئي فمن وجهة نظر الإمكان البحت أمكن التغاير أو الاختلاف فيه، من قبيل: «ما افتقده زيد من القرآن في الجمع الأول وأثبته بعد السؤال عنه»[١٠]. ولما كانت الحافظية واقعة مما هو فوق منطقة التفصيل، فإنها ستعيد الترتيب إلى نظامه والموازين

إلى استقرارها، وهذا هو الذي حصل.

أما من وجهة فلسفية، فالإحكام سابق على التفصيل، أي الوحدة سابقة على الكثرة، وهذا ناموس كوني عام. والسابق حافظ للاحق بدليل القاعدة الفلسفية: (شرفية الأقدم). ومن هنا، فالوحدة الإحكامية مشرّفة للكثرة التفصيلية وحافظة لها، وفي القرآن تفيدنا هذه إلى أنّ الهيمنة منوطة بالنكتة الوحدوية السارية في عمومه.

أما حكمة تنجيم القرآن في ثلاث وعشرين سنة، فقد قال الزمخشري: «قالوا: هلاّ أُنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد، كما أُنزلت الكتب الثلاثة، وما له أُنزل على التفاريق؟ والقائلون: قريش، وقيل: اليهود. وهذا فضول من القول ومماراة بما لا طائل تحته؛ لأنّ أمر الإعجاز والاحتجاج به لا يختلف بنزوله جملة واحدة أو مفرقاً، وقوله: ﴿**كذلك**﴾، جواب لهم، أي: كذلك أُنزل مفرقاً. والحكمة فيه: أن نقوّي بتفريقه فؤادك حتى تعيه وتحفظه .... ولو أُلقي عليه جملة واحدة لبعل به وتعيّا بحفظه، والرسول ﷺ فارقت حاله حال موسى وداود وعيسى عليهم السلام، حيث كان أُميّاً لا يقرأ ولا يكتب، وهم كانوا قارئين كاتبين، فلم يكن له بدٌّ من التلقن والتحفظ، فأُنزل عليه منجّماً في عشرين سنة، وقيل: في ثلاث وعشرين. وأيضاً فكان ينزل على حسب الحوادث وجوابات السائلين؛ ولأنّ بعضه منسوخ وبعضه ناسخ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أُنزل مفرقاً ...»[١١].

ومما لا شك فيه أنّ التنزلات تابعة لحيثيات النزول: فما أُنزل دفعة واحدة يخص النفس المحمدية دون الأُمّة؛ لتهيئته لمرحلة النزول التدريجي الذي هدفه توعية الأُمّة .. وعلى هذا كانت حكمة التنزيل في نزوله بجميع أوجه النزول: (دفعي، تدريجي، إحكامي، تفصيلي) بما يتوقعه الكافرون، وبما لا يتوقعون، لذا كان سؤالهم مثار جهل وجدل.

قال الرافعي: «ولولا نزوله متفرقاً، آية واحدة إلى آيات قليلة ما أفحمهم الدليل في تحديهم بأقصر سورة منه، إذ لو أُنزل جملة واحدة كما سألوا لكان لهم في ذلك وجه من العذر يُلبس الحق بالباطل وينفس عليهم أمر الإعجاز...»[١٢].

وفي هذا نقول: إن الله سبحانه أعلم كيف ينزله، بحيث لا يجعل للكافرين عذراً عليه يدخلون منه في مداحضته وتفنيده، إذ تقع هذه النمطية بالتنزيل من مداخلات

الإعجاز؛ أي أن التنزيل ليس عشوائياً، بل بطريقة إعجازية تسكت المعاندين والجاهلين والملحدين.

وفي كل ما تقدم، فالصوت القرآني المقروء والمبثوث في هذا النطاق له الهيمنة التامة على مجاوراته إلى حين يتم تأويله، إذ يترتب كذلك على هذا الاعتقاد أنه كلما زادت قراءة القرآن ـ وهي متجسدة بفعل يتبع ـ في أجواء الكون كله، ازداد التطهير الصوتي لها من الشياطين وشوائب الدنيا، وهذا ما يثبت بلا أدنى شك قدرة القرآن الصوتية المعجزة حال كونه مقروءاً قبل أن يكون مدوناً.

ثالثاً: الترتيب والتناسب

اختلفت الروايات بصدد ترتيب السور والآيات، وهذا على النطاق التاريخي. أما على النطاق الغيبي، فمما لا شك فيه أنّ النصّ بقي معجزاً بقوته الاقتدارية الحافظة سواء أكانت سوره وآياته توقيفاً أو اجتهاداً، بل بقي محفوظاً بكل تشكيل أو نسق ممكن أن يتشكل فيه.

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: «كان القرآن ينزل مفرقاً لا ينزل سورة سورة، فما نزل أولها بمكة أثبتناها بمكة وإن كان تمامها بالمدينة، وكذلك ما نزل بالمدينة، وإنّه ـ أي رسول الله ﷺ ـ كان يعرف فصل ما بين السورة والسورة إذا نزل بسم الله الرحمن الرحيم، فيعلمون أنّ الأُولى قد انقضت وابتدئ بسورة أُخرى»(١٣).

وقد اختلفت آراء العلماء في ترتيب السور في المصحف من حيث كونه توقيفاً عن النبيّ أو اجتهاداً من الصحابة أو احتمال معرفة الصحابة لهذا الترتيب من النبيّ ﷺ، وهنا يقول المرحوم الدكتور صبحي صالح:

«وأما ترتيب السور فتوقيفي أيضاً، وقد عُلم في حياته ﷺ، وهو يشمل السور القرآنية جميعاً. ولسنا نملك دليلاً على العكس، فلا مسوغ للرأي القائل: إن ترتيب السور اجتهادي من الصحابة، ولا للرأي الآخر الذي يفصّل: فمن السور ما كان ترتيبه اجتهاديا، ومنه ما كان توقيفياً»(١٤).

وهذا ما يؤكد أنّ جميع ما صدر عن الرسول توقيفي بلحاظ وجوب احترام السنة كلها بعلم الرسول وتوجيهاته وإملاءاته.

«ولقد يرد أنّ هناك آيات مدنية في سور مكية وآيات مكية في سور مدنية، وأنّ هذا قد يقوم قرينة على أنّ السور المكية لم تكن تامة الترتيب في العهد المكي. ونقول من حيث الأساس: إن الآيات المدنية المروية في السور المكية ليست كثيرة العدد حتى مع التسليم بصحة رواية مدنيتها جميعاً»(١٥).

فمجيء آيات مكية في سور مدنية، وآيات مدنية في سور مكية يعني: تشابك النسيج القرآني بما يدلل على أنّ عصر التدوين متخلف عن عصر التنزيل، وهذا من الاحتمال الآخر .. وعندها، فالموجود بين أيدينا (مكي ـ مدني، مدني ـ مكي) تجميع وليس بتنزيل كما صدر عن المنزل، وهذا يبين أنه مجهود تجميعي تم بعده في عهد لاحق التدوين التجميعي الذي أصبح على الكم في معياره الترتيبي فضلاً عما توافر من اجتهاد للصحابة الذين استجلبهم الخليفة عثمان لهذه المهمة.

أما ترتيب الآيات في سورها، فلا شك بين المسلمين في أنها بتوقيف النبيّ ﷺ، إذ كان يلقن أصحابه ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو عليه الآن في مصاحفنا، وذلك بتوقيف جبريل إياه على ذلك؛ لأنّه كان يبين له عند نزول كل آية أنها تكتب عقب آية كذا في سورة كذا.

وفي الكلام عن ترتيب الآيات في السور يؤكد الأُستاذ غانم قدوري الحمد على أنه: «لا ينبغي أن يغيب عن البال الوحدة الموضوعية والأُسلوبية التي تبدو في كثير من السور، وهو ما يقطع التفكير في أي احتمال لكون ذلك الترتيب اجتهاداً من الصحابة»(١٦).

وقطع السيوطي الشك في إثبات توقيفية الآيات تاريخياً وعقائدياً، بقوله: «وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبيّ ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر»(١٧).

وهذا يعني، أننا مهما قلنا بترتيب المصحف أو نزوله عثمانياً أو غير عثماني، فإنّ بصمات الرسول ﷺ واضحة وجلية في كل هذه الترتيبات، إذ تسمية السور وبداياتها وخواتيمها له، وكذا جميع الإملاءات القرآنية والآيات مترتبة بتوقيفه وتوجيهه وحضوره؛ كل ما في الأمر كانت في عهده في الصدور، وفي اللخاف والصحاف، أما جهود الخليفة عثمان أو اللجنة بعده، فتجميع وتوثيق لما اجتمع عندها من نسخ

معتبرة، ولا اجتهاد في كل ما ذكر سابقاً وخصوصاً عناوين السور.

أما ما وجد من اختلاف سواء في الترتيب أو على حسب النزول أو باختلاف عدد السور أو الآيات جراء الدمج أو التناسق، كقولهم: إنّ عدد السور في مصحف عثمانﷺ مئة وثلاث عشرة سورة بجعل (الانفال وبراءة سورة واحدة)، أو كقولهم: إنّ عدد السور في مصحف عبدالله بن مسعود «اثنتا عشرة ومئة سورة؛ لأنّه لم يكتب المعوذتين، وفي مصحف أُبي كما يقول الصعيدي: «كان خمس عشرة ومئة سورة؛ لأنّ سورة الفيل وسورة قريش فيه سورة واحدة»(١٨) ... وغيرها من التغاير في الترتيب والتناسب. فهذه من الاختلاف الموضعي الاعتباري لا الحقيقي الذي يمس النسيج القُرآني؛ لأنّها تمثل تجاوزاً طفيفاً مقابل وحدته الإعجازية الراسخة.

ويعضد الدليل الفقهي حصول مثل هذا التغاير، وأنه غير مخل بالوحدة الإعجازية؛ لأنّه يعدّ سورتين بمثابة سورة واحدة. فبعضهم(١٩) يرى أنه لا تجوز قراءة سورة الفيل أو لإيلاف قريش وحدها، بل كلاهما تعدّان سورة واحدة، والواحدة منهن لا تجزئ؛ لأنّ القراءة تكون باطلة لا الصلاة؛ لكونها غير ركن، وعندها يطالب المصلي بصلاة احتياط (ترميمية) لصلاته، ولا يعيدها. وبذا أُخذت هذه الإشكالية بنظر الاعتبار؛ لكون الفقه من الوجهة الإسلامية يعد قانوناً ارتكازياً أعلى من البحوث الكلامية والفلسفية، وكذلك الحال فيما اختلف فيه حول بداية كل سورة بالبسملة، بما يؤثر في عددها وإلى فتح المجال في جدليتها، هل هي اثنتا عشرة ومئة سورة، أو ثلاث عشرة ومئة سورة، أو أكثر ..؟ وهذا يدلل على أنّ المهم هو النسيج الإعجازي والوحدة المعنوية، دون التقسيمات العددية والتفريعات الثانوية.

رابعاً: استقراء النصوص

إنّ بحث الظاهرة الإعجازية في آيات التنزيل المبين يشير إلى أن الإعجاز واقع في عموم النصّ القرآني، وهذا من باب (تكوير العلة على المعلول)، لذا فاستقراء المصحف القرآني يدلل على إعجازه في كل قضاياه ومجالاته، ولا يقتصر على جانب محدد.

أما مفردة (التنزيل)، فمهمة في هذا الجانب؛ لانطواء عناصر متنوعة تحتها، من

قبيل: حفظ ظروف الواقعة المذكورة قرآنياً وبيئتها، وسيرة الرسول المصطفى ﷺ، إذ إن «بقاء القرآن نصاً وروحاً يعني أنّ نبوة محمد ﷺ لم تفقد أهم وسيلة من وسائل إثباتها؛ لأنّ القرآن وما يعبر عنه من مبادئ الرسالة والشريعة كان هو الدليل الاستقرائي وفقاً لما تقدم على نبوة محمد ﷺ وكونه رسولاً، وهذا الدليل يستمر ما دام القرآن باقياً...»(٢٠).

وإنّ استقصاء هذه المفردة القرآنية والتثبت من معناها، والوقوف على سياقات نزولها وصولاً بنماذجها الاستقرائية مهم لدعم النظرية الإعجازية، ونقلها من الظن ثم تقريبها إلى مدارات اليقين، وقد وجدناها في أحد عشر موضعاً، جاءت في خمس آيات مع الحروف المقطعة في فواتح السور، ومع غيرها في ست آيات ..

ومن هنا، يمكن إجمال أهم سماتها الموضوعية والأُسلوبية فنقول: إنّ هذه الآيات أكدت نزول القرآن من ربّ العالمين على قلب الرسول بلسان عربي مبين ليكون من المنذرين، كما ردّت على المفترين والملحدين والمعارضين من باب إظهار القوة الإلهية للكتاب المهيمن على ما سبقه من الكتب، كما أنها دعت الرسول للثبات والتسبيح والصبر في مهمته.

وعرضت هذه الآيات، على نحو تنويعي، التشديد على المفهوم الواحد بعدة تشكيلات أو (أنساق)، فناوبت بين (التنزيل) و (تنزيل الكتاب) و (المجيء بالمقطع) و (عدمه) أو (المجيء بالقسم) و (عدمه) أو مجيء القسم بديلاً عن المقطعات. أو توكيد القسم بعالمي الغيب والشهادة ... وفوق كل هذه كان محور التوحيد وأُصول العقيدة هو الأهم لتوكيد شأن القرآن وعظمته، وإثبات تنزيله واختصاصه بالله العظيم سبحانه وتعالى؛ لأنّه في مقام تركيز الثوابت الإعجازية للقرآن في الذهنية العربية التي قرعت بادئ ذي بدء بالنص القرآني وحياً منزلاً بلسان عربي مبين.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعالَمِينَ نزلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (سورة الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥).

وقال تعالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتابٍ مَكْنُونٍ لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ تَنزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ أَ فَبِهذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ﴾ (سورة الواقعة: ٧٥ ـ ٨١).

واللافت أيضاً في هذا الاستقراء توارد ذكر (التنزيل) مع المقطعات، ولا سيما

مع الحواميم، فـ (حم) بوابة تنزيلية جاءت مع (التنزيل ومرادفاته) لتغطي بذلك هذه الحروف المقطعة النص القرآني كله، ولما كان المضمون المشترك لهذه السور بيان الوحي وحيثياته، فقد بدأت قضية نزول القرآن في بداية هذه الحواميم، وهذا يأخذ بنا إلى أن كثيراً من هذه السور ـ كما يقول الباقلاني ـ «إذا تأملته، فهو من أوله إلى آخره مبني على لزوم حجة القرآن والتنبيه على وجه معجزته»(٢١)، فضلاً عن كونها بمثابة مفاتح دالة في العهد المكي لشرح ثوابت العقائد والأُصول الإسلامية، هذا من جهة. ومن جهة أُخرى، فقد حافظت على تسلسلها الموضوعي وكأنها قطعة واحدة في كل من النزول والترتيب. ومن هنا، فهي من دلائل الأُسلوب الهندسي المعجز التي اجتمعت في كلام الله تعالى.

قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (سورة غافر ١ ـ ٣).

قال الفخر الرازي:

«وقيل الفائدة في ذكر ﴿العزيز العليم﴾ أمران: (أخدهما):أنه بقدرته وعلمه أنزل القرآن علي هذا الحد الذي يتضمن المصالح والإعجاز، ولو لا كونه عزيزاً علمياً لما صحّ ذلك . (والثاني) : أنه تكفل بحفظه وبعموم الكليف فيه وظهورة إلي حين انقطاع التكليف، وذل" لا يتم إلاّ بكونه عزيزاً لا يغلب، وبكونه عليماً لا يخفى عليه شيء»(٢٢).

ومن سياقات التنزيل أيضاً ورود القسم بالآيات الكونية، وهي تنتشر في النظم القرآني على نحو نظامي وإعجازي، إذ تتميز بالسرية والخفائية. ولكن تواجد النكتة العلمية الكونية في النصّ المفتتح بهذه الحروف لهو دليل بارز على تأكيد القرآن بأهمية الآيات الكونية في الاستدلال البرهاني على الثوابت العقائدية في الإسلام، بحسبان كونها ظواهر مرئية لجميع الناس مادياً وحسياً.

أما مجيء التصوير البياني في هذه النصوص، فلكونه يمثل الرتبة الأولية لإظهار المقدرة الإعجازية، إذ تقوم عندها هذه الحروف بتقديم الصورة البيانية أولاً ثم الصور الإعجازية تباعاً مترادفة واحدة تلو الأُخرى، وقد تأتّت هيمنتها من آلية البيان التي تتخذها بين مداخل السور ومعابر الآيات، والله أعلم.

المبحث الثاني
وحدة الإعجاز

تتمثل هذه الوحدة بلحاظ الوحدة الكونية المطابقة للوحدة التدوينية، «وقد خلق الله هذا الكون بالحق لا يتلبس بخلقه بالباطل، قال تعالى: ﴿... **ما خَلَقَ اللَّهُ ذلكَ إلاّ بالْحَقِّ**﴾ (سورة يونس: ٥)، وقال تعالى: ﴿... **رَبَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلاً سُبْحانَكَ**﴾ (سورة آل عمران: ١٩١)»(٢٣).

فالإعجاز هو الرابط التوحيدي لجميع المصاحف المتعددة، والدليل هو خلود المصحف على ما هو عليه مع فرض احتمالية عدم تسلسل بعض أجزائه كما أُنزل أول مرة.

وبما أنّ التنزيل موحد إعجازياً، فإنّه يوجد مصحفان مختلفي الترتيب، وكلاهما معجز. كما أن وحدة الإعجاز تتأتى من خلال خصائص الوحدة التي تضمن للإعجاز الحفظ والاتساق وعدم إتيان الباطل إليه. كما يمكن أن نلحظ هذه الوحدة الإعجازية منسجمة على نحو غير مخل في تنوع المكي والمدني في الأُسلوب القرآني، وعندها تصلح أن تكون مثار وحدة نصية متكاملة، والحال نفسه في المقتضى العقائدي ووحدة إعجازها، إذ إنها تكمن في ترابط النسيج الكلي بالجزئي، أي بالاتساق المعنوي المترابط كالذي بين المحكم والمتشابه أو الناسخ والمنسوخ أو العام والخاص وغيرها.

ومن هنا، فإنّ وحدة الإعجاز هي وحدها القادرة على لمّ شتات الموضوع القرآني، مهما اختلف، في مصبّ واحد ...

ويمكن أن تستنتج خصائص هذه الوحدة بالتطبيقات الآتية:

أولاً: النمط المصحفي

إنّ تثبيت نمطية الترتيب المصحفي ـ بحسب السبق واللحق ـ تبقى القضية التنزيلية المحفوظة في المتحف التأريخي للقرآن، وهي تفيد في إسناد الدليل الاستقرائي لحقيقة الوحدة الإعجازية ... فهناك نمطان جمع بهما القرآن:

النمط الأول:

ترتيب القرآن على وفق معيار نزول آياته ملحوظاً فيه ظروفه ومناسباته

ومقتضياته من خلال كتابة مراحل التنزيل بمنهجية معينة تكمن في التقييد التاريخي والتوثيق الزماني المرتبط مع نزول الآيات الكريمة.

فالحقب التاريخية المتلاحقة لنزول الوحي القرآني منجماً دفعة بعد أُخرى، أو على شكل دفعات هي أطوار التنزيل أو مراحله، وهي قضية حسية ثابتة تاريخياً ومتحققة في السيرة النبوية وتاريخ الدين الإسلامي، إذ تكشف نمطية الترتيب هذه عن منهجية دراسة التنزيل.

قال ابن الخطيب في هذا النمط: «.. فمنهم من رتبه على ترتيب نزوله، كعليؑ فقد كان أول مصحفه سورة إقرأ ثم المدثر ثم نون ثم المزمل ثم تبت ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي فالمدني ..»(٢٤).

وقد ذكرنا هذا النمط بدءاً لما كانت نمطية التنزيل غير قادحة بإعجازية المصحف هذا أولاً.

وثانياً: إنّ الإمام علياً هو من كتاب الوحي، وعلى تماس مباشر بما يتفوه به الرسول الأعظم، وهذا ما لم يتسنّ للخليفة عثمان بن عفان، وإن كان جامعاً للمصاحف فيما بعد.

وثالثاً: كان سبب الانتشار والإجماع على مصحف الخليفة عثمان لتوليه حرق بقية المصاحف بمباركة الإمام عليّ، وهي حادثة تاريخية ثابتة أزالت من الوجود مصاحف جميع الصحابة، وأبقت المصحف العثماني المجمع عليه.

وقال الكلبي: «فلما توفي رسول اللهﷺ قعد عليّ بن أبي طالبؑ في بيته فجمعه على ترتيب نزوله، ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير ...»(٢٥). فمصحف الإمام عليّ الذي جمعه على ما جاء في الأثر بحسب أسباب النزول لم تَشِبْه شائبة تاريخية أو اختلافية، فبقي مصوناً بالحفظ العام للقرآن.

ويمثل هذا الأُسلوب تثبيتاً تاريخياً للتنزيل، إذ يستمد دلائل إعجازه من حيوية النص القرآني، كأنّ نزوله، كما يقول المرحوم الدكتور صبحي الصالح: «يجري الآن تحت سمعنا وبصرنا»(٢٦).

النمط الثاني

ولكن، «مما يدل على أنه لا يجب إثباته في المصاحف ـ كما يقول القرطبي ـ

على تاريخ نزوله، ما صحّ وثبت أنّ الآيات كانت تنزل بالمدينة فتوضع في السورة المكية، ألا ترى قول عائشة (رضى الله عنها): وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده ـ تعني بالمدينة ـ وقد قُدِّمتا في المصحف على ما نزل قبلهما من القرآن بمكة، ولو ألّفوه على تاريخ النزول لوجب أن ينتقض ترتيب آيات السور»(٢٧).

إذن، تأليفه بحسب السور وهو ما عليه المصحف العثماني ـ ليس متمحضاً لتداخل السور بين المكية والمدنية، وهذا هو النمط الثاني الذي رتب فيه القرآن، ولم يكن ترتيباً سورياً بحتاً ..

وهذا النمط هو ما تجلّى في مصحف الخليفة عثمان في ترتيبه المشهور، إذ رتبه بحسب الترتيب الكمي بدءاً بتقديم السور الطوال ثم التي تليها في القصر على نسق قريب مما ثَبُت عليه المصحف العثماني، وعندها أخذ الحجم مقياساً للترتيب فوضع الفاتحة بعنوانيتها ثم جاء بالسبع الطوال وأولها البقرة وآخرها التوبة، ووضع السور التي تليها المئين وهي السور التي تزيد على مئة أو تقاربها، ثم جاء بالمثاني وهي السور التي بعدها وقد سُميت بهذا الاسم لأنها ثنتها، فهي لها ثوان، والمئون لها أوائل، وتلتها قصار السور التي تسمى بالمفصل لكثرة الفصول التي بينها بالبسملة (٢٨).

وظهر هذا النمط بتحول الحفظ من الصدور إلى القراطيس بعد عملية تدوين القرآن على يد الخليفة عثمان الذي سمّي بالحافظ عثمان، أي أنه القائم بالتبع بعملية الحفظ التي يشير إليها القرآن؛ لأنّ الحافظ هو الله سبحانه وبالتبع رسوله الأمين ... وعندها جردت مصاحف عثمان «من جميع هذه الزيادات التي لم تتوافر قرآنيتها، وإنما كانت من قبيل التفسير أو تفصيل المجمل أو إثبات المحذوف، وأهملت منها جميع الروايات الآحادية، وأضحت سورها وآياتها على النحو الذي نجده في مصاحفنا اليوم»(٢٩).

وعلى ما تقدم، فأي مقياس آخر نأخذه لتنظيم نصّ القُرآن لا يقدح في قرآنية القرآن، وفي ذلك دلالة كبرى على إعجازه المستمكن الشديد بتنوع الترتيب، بحيث لو رتّب على نمطية التنزيل وافق، وإن رتّب على نمطية المصحف وافق، وعندها يبقى محفوظاً بكل تشكيل ممكن أن يتشكل فيه .. إلاّ الحذف أو سقوط بعض السور أو الآيات أو الزيادة فيها، فهذه غير ممكنة؛ لأنها تنافي الوحدة الإعجازية في ضمان

الحفظ على الصورة التي نزل فيها، وإن تقدم بعضها أو تأخر.

يقول الأُستاذ عبدالقادر أحمد عطا: «والقرآن وحده هو الكتاب الذي يعطيك من كل وجهة من وجهتي ترتيبه منهجاً عالمياً جامعاً مانعاً، محكماً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فهو في ترتيبه النزولي كما قلنا، منهجٌ وأُسلوب إقناع بعقيدة، وطريقة تبشير وإنذار ودحض كامل لمنطق الإلحاد المريض، وهو في ترتيبه المصحفي، أُسلوب حياة، وبناء حضارة، ودستور للعالم كله محيط بكل صغيرة وكبيرة من حاجاته ومطالبه، أُحكم ترتيبه من هذه الوجهة ليكون هداية للمؤمنين»(٣٠).

إذن، الظاهرة الإعجازية موجودة بلحاظ وحدة الإعجاز مهما تغايرت أنماط مصاحف التنزيل، إذ المهم في هذه الوحدة أنها موجودة في كلا المصحفين (مصحف الإمام عليّ، ومصحف الخليفة عثمان)، وهما يمثلان كتاباً واحداً ولا انتقاص، أو تعارض، بدليل أن القرآن من أي جزء قرئ سواء من بدايته أو أواسطه أو نهايته هو يبقى تحت عنوان (القرآن الكريم)، فحتى الاستهلال في تلاوته لا يؤثر بماهية قرآنيته، وهذا ما يؤكد على إلهيته وتمام معجزته.

ثانياً: المقتضى العقائدي

من تمامية نعمة الله على عباده أن يجمل ويفصل لهم آياته بالآفاق والأنفس تحقيقاً لمصالحهم، ومراعاة لمقتضياتهم، وتيسيراً لأحكامهم في الدنيا والآخرة.

أي أنّ الإحاطة الإلهية تكون هنا بلحاظين : كلي، وجزئي؛ لكي يستتم العقل غذاءه الروحي بكلا الوجهين؛ إحكاماً وتشابهاً، ناسخاً ومنسوخاً، وذلك من خلال قوة ترابط النسيج القرآني وإحكامه في وحدته المعجزة التي تستطيع لمّ شتات الموضوع القرآني مهما اختلف في مغزى واحد، وذلك بالاتساق المعنوي، فمثلاً: ما كان مجملاً ومتكوراً على معانيه فهو المتشابه، وما كان مفصلاً وتجزيئياً مبيناً للأحكام فهو المحكم، وكذلك الحال في الناسخ والمنسوخ، إذ لا نجد تناقضاً عندهما كما زعم المستشرقون، بل ذلك من وحدة الإعجاز، إذ «يمكننا أن نعدّه ضرباً من ضروب التدرج في نزول الوحي، فمعرفتنا بما صح من وجوهه تيسر علينا تعيين السابق والمسبوق من النوازل القرآنية، وتظهرنا على جانب من حكمة الله في تربية الخلق،

وتوقفنا على مصدر القرآن الحقيقي: وهو الله ربّ العالمين؛ لأنّه يمحو ما يشاء ويثبت، ويرفع حكماً ويبدّل آخر من غير أن يكون لأحد من خلقه عمل ولا شأن، حتى ولا خاتم النبيين نفسه»(٣١).

فالعقيدة تستوعب كل نواحي الفكر الإنساني وتطوراته المستقبلية، إذ تترصد بكمائنها كل ما يمكن أن يتحدى إعجاز ثوابتها الإيمانية ومقولاتها الأساسية ... وبذلك استطاعت في ضوء هذه الأُصول القرآنية أن تلمّ بأطراف القضايا الفكرية من جميع جهاتها زماناً ومكاناً، بما لا يبقى عليها مدخلية في النقض أو الاختلاف.

ولمّا كان التنزيل موروثاً عقائدياً مهماً لا يمكن التفريط به بأي شكل من الأشكال، فهو بوابة عقائدية يمكن الاستفادة منها في ترسيخ معظم العقائد الثابتة في الكتاب والسنة ... كالتمجيد بذكر الكتاب، وهيمنته على الكتب السابقة، والقصّ والاعتبار بقصص الأنبياء والأوصياء والصالحين، والهيمنة الإلهية المطلقة، وبسط الأُمور العقائدية مقرونة بالوعد والوعيد ومشاهد القيامة وانقسام الناس إلى مؤمنين وكفّار، وهذه مقرونة أيضاً بالترغيب والترهيب أو عرض التوحيد بأنماط مختلفة كلها تحمل مبدأ التوحيد الأزلي فارداً وواحداً من حيث المعنى والمضمون.

فمثلاً يتجلّى الأثر الإعجازي والتشريعي المستمر مع الظاهرة الإعجازية للتنزيل، فهو ﴿فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ﴾ و﴿فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ و﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾، ولزوم الاستماع له، ولزوم الإنصات عند قراءته، ولزوم الإيمان به، ولزوم التدبر فيه، ولزوم ترتيله، ولزوم الطهارة لمسّه، وغيرها. فهذه السمات ردائف للحفظ المضمون في القرآن، وثوابت حافظة من أجل تعضيده على أنه نصّ إلهيّ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. وهنا تبقى هذه الفعاليات الإنسانية مستمرة بسبب عدم نضوب المحتوى القرآني على نحو مستمر، والمجهود البشري لا يقدح بحافظية النص القرآني، بل يقوّيها عند المؤمنين؛ لأنّ المعجز لا يتثلم منه شيء بدليل الحفظ الإلهي هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، لأنّه كتاب عزيز، فقد ثبت تاريخياً وعقائدياً عدم المكنة من محاججته ومعارضته، ويفيد هذا في ترسيخ الإيمان بحقانية الكتاب المنزل أنه معجزة خالدة، وبدليل قابليته على كسب كثير من الناس في الدخول للدين الإسلامي.

قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ وَإِنَّهُ

﴿لَكِتابٌ عَزِيزٌ﴾ (سورة فصلت: ٤١).

«أما كون القرآن عزيزاً، بمعنى كونه غالباً، فالأمر كذلك؛ لأنّه بقوة حجته غلب على كل ما سواه، وأما كونه عزيزاً، بمعنى عديم النظير، فالأمر كذلك؛ لأنّ الأولين والآخرين عجزوا عن معارضته»(٣٢)، هذا أولاً.

وثانياً: فقد هدى هذا الكتاب أُمة كاملة فحولها من الهمجية إلى المدنية، إذ بسط منافعه الأخلاقية والتهذيبية للتأثير في نفوسهم، ولو كان من مصدر شيطاني لما أثمر رجالاً صالحين ونافعين للمجتمع. وقبال هذا المنار العقائدي والتشريعي رحمة للعالمين، فإنّه لم يزل مطعنا لأصحاب النفوس الشريرة والمستكبرة ... على ما له من منعة منيعة في حصونه وكمائنه ...

ثالثاً: التنوع الأُسلوبي

يعتمد التضارب في مكية السورة أو مدنيتها على الترجيح في غالبية الأقوال؛ لعلمنا علم اليقين أنّ رواية المصحف عالية التوثيق، وبعده يأتي الاحتمال بأخذ المرجّحات الأقوى التي لا تناقض المصحف في كلياته ..

إنّ تقارب التشابه لا يتحكم في كون السورة مكية أو مدنية، وهذا التقسيم بحسب المدينة النازل فيها القرآن ثابت، ولا يمكن التمحل بالتشابه لتغيير هذا النظام التنزيلي؛ أي لا يوجد تحكم بالتشابه وذلك بإعطاء الحكم على أن السورة مكية أو مدنية، لأنها مشابهة لأحد النمطين، فهذا من الاستنباط غير المقبول لاعتماده على مرجحات لا تتناسب والقضية القرآنية، كما نلحظ ورود ذلك عند أحد المفسرين المحدثين لقوله: «وهناك أربع سور ذكر المصحف الذي اعتمدناه أنها مدنية وهي الزلزلة والإنسان والرحمن والرعد في حين أنّ مضمونها وأُسلوبها مشابهان كل المشابهة للسور المكية دون السور المدنية، وأن هناك روايات تذكر أنها مكية. ولذلك فسرناها في عداد السور المكية»(٣٣).

إذن، لا احتكام ـ من هذا الباب ـ في التقسيم بين المكي والمدني؛ لأنّ التنزيل عملية توقيفية تؤخذ عقيدة ثابتة، ذلك أنه مصحف وصل إلينا بهيئته الخطية والكتابية كما هو، ولا يجوز المغايرة في نصوصه أو إحالاته. وإن اختلف الأُسلوب أو تشابه،

فليس للاجتهاد العقلي مدار وحركة في هذه القضية .. ولكن يجوز له ذلك بالمجال الترتيبي ـ بحسب الإمكان ـ وجعلها مكية بلحاظ وحدة الإعجاز إذا لم تخلّ بوحدة القرآن في سياقه الموحد.

وإذا كان هناك من يقول إنّ أُسلوب القرآن يساعد بنطاق غير ضيق على التمييز بين السور المكية والسور المدنية، بل الآيات المكية والآيات المدنية، فهذا لا يسوّغ الاحتكام الأُسلوبي في عملية التمييز بين المكي والمدني، كما ذهب إلى أبعد من ذلك بعض[٣٤] المستشرقين أيضاً؛ لأنّ هذه العملية غير ميسورة للجميع، وعندها يؤول بنا الإشكال في هذا الاحتكام إلى الاختلاف في التحليل بما يدلل على أنه ليس الأُسلوب الناجع، لا سيما وأننا قد احتطنا من اختلاف لنقع في اختلاف آخر ونحن في ثنايا الأُسلوب القرآني المعجز .. فليس من الهيّن تفكيك أنماطه الأُسلوبية؛ لأنّ أُسلوبه من عناصر إعجازه، وهو يشبه المنطق القرآني من كونه عنصراً إعجازياً لا يمكن محاكاته أو مماثلته.

وعلى هذا، فالنكهة الأُسلوبية في القرآن بعيدة عن متناول العقول والأفكار البشرية ـ على وجه الدقة ـ لأنّه كتاب ليس فيه تعمّل بشري من قريب أو بعيد.

وما ورد من شبهات استشراقية[٣٥] بصدد المكي والمدني، وأنّ القرآن قد خضع لظروف بشرية: اجتماعية وشخصية أثرت في أُسلوبه وعرضه ومادته وموضوعاته، هي شبهات باطلة يدحضها التعاضد والانسجام في الآيات القرآنية جميعاً، هذا أولاً.

وثانياً: إنّ تحليل الأوضاع النفسية أو البشرية المعنية تدحض دعاوى المستشرقين جملة وتفصيلاً، وعندها نقول: إنّ الآيات المكية لم تخضع لظروف بشرية أو اجتماعية بحساب أنّ الذي حصل هو عكس ما زعمه المستشرقون، فالذي حصل أنّ معظم النصوص المكية نصوص عنيفة في مواجهة المشركين، وهي تبين العزة الإلهية وأُصول التوحيد والعقيدة الحقة، في حين أن نفسية المؤمنين وأوضاعهم كانت ضعيفة وتحت سياط التعذيب.

أما السور المدنية فكانت هادئة وذات إمضاء تشريعي تقنيني على الرغم من كثرة الحروب التي عاناها مسلمو المدينة في هذه الحقبة.

من هنا نجد أنه لو صحّت مزاعم المستشرقين لكانت السور المكية في خانة الخضوع والاستسلام، والسور المدنية في حال الاضطراب والقلق من جهة الحرب ... وهذان لم يحصلا ... بل على العكس، فالتنزيل أُحكمت آياته من لدن حكيم خبير، وهو متوافق شرطاً مع الإعجاز والحركة الإعجازية للقرآن، كما أشار إلى ذلك المرحوم الدكتور الصالح بقوله:

«وهكذا كان تنوع الموضوعات هو الباعث الأهم على تنوع الأُسلوب القرآني، فما هما بالأُسلوبين المتعارضين اللذين لا تربط بينهما صلة، وإنما هو أُسلوب واحد يشتد أو يلين، ويفصّل أو يجمل تبعاً لحال المخاطبين، وهذا سر من أسرار الإعجاز التي يمتاز بها القرآن الكريم»(٣٦).

إذن، فالتنوع هنا: هو التعدد في حدود الوحدة القرآنية، وعندها لا يفتّ ذلك في عضد الإعجاز القرآني.

رابعاً: الحفظ الاقتداري

يكمن سر الإعجاز القرآني على طول الخط من كونه محفوظاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (سورة فصلت: ٤١ ـ ٤٢).

وهنا إشارتان واضحتان في قوله ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ ﴿وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ إلى إمكانية التعدد في الترتيب سواء أكانت المدخلية إلى ذلك الترتيب من الخلف أو من بين اليدين، إذ تشير الآية بواقع الدلالة النصّية إلى إمكان حصول الإعجاز بحالين من الترتيب كما يفهم مما يقابلهما النصّ القرآني، أو أنه محفوظ معجز من جهة الخلف ومن جهة ما بين اليدين، أو أنه محفوظ معجز من حيث الكم الكلي المجموعي، إذ لم تسقط منه نقطة ولا حرف، ومن حيث الحفظ الموقعي السياقي، فإنّ (أو) لا تحوّل إلى (و) ولا العكس مع ضآلتها، وعندها فكيفما يترتب فهو معجز بالحفظ الاقتداري، .. وكيفما فسرت وجوه هذه الآية بتدبر دلت على الإعجاز الإلهي في تنزيل القرآن وحفظه.

فمن ذلك إشارة الخازن إلى بعض هذه الوجوه التي تدل على حفظ القرآن من التحريف فقال: «قيل: الباطل هو الشيطان، فلا يستطيع أن يغيره. وقيل: إنه محفوظ من أن ينقص منه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه، فعلى هذا يكون معنى الباطل الزيادة والنقصان. وقيل: لا يأتيه التكذيب من الكتب التي قبله، ولا يجيء بعده كتاب فيبطله. وقيل معناه: إنّ الباطل لا يتطرق إليه، ولا يجد إليه سبيلاً من جهة من الجهات حتى يصل إليه ..»(٣٧).

وحلل البقاعي معنى الآية على نحو أعمق فقال: «ولما كان من معاني العزة أنه ممتنع بمتانة رصفه، وجزالة نظمه، وجلالة معانيه من أن يلحقه تغيير ما، بيّن ذلك بقوله: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾، أي البيّن البطلان إتيان غلبة فيصير أو شيء منه باطلاً بيّناً، ولما كان المراد تعميم النفي، لا نفي العموم، أدخل الجار فقال: ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾، أي من جهة الظاهر مثل أمر أخبر به عما كان قبله، ﴿وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ من جهة العلم الباطن، مثل علم ما لم يشتهر من الكائن والآتي سواء كان حكماً أو خبراً لأنّه في غاية الحقية والصدق، والحاصل أنه لا يأتيه من جهة من الجهات، لأنّ ما قدّم أوضح ما يكون، وما خلف أخفى ما يكون، فما بين ذلك من باب الأولى. فالعبارة كناية عن ذلك؛ لأنّ صفة الله لا وراء لها ولا أمام على الحقيقة، ومثل ذلك ليس وراء الله مرمى، ولا دون الله منتهى، ونحو، مما تفهم العرب، ومن علم لسانها المراد به دون لبس، ثم علل ذلك بقوله ﴿تَنْزِيلٌ﴾، أي بحسب التدريج لأجل المصالح»(٣٨).

وبقيت الحافظية اقتدارية ثابتة على مر الدهور والعصور بلحاظ كونها العملية الانحافظية الطبيعية الملازمة للوحي والإعجاز والتنزيل بنصّ الآية الكريمة.

وقد نسي الأُستاذ (دروزة) الإرادة الإلهية في حفظ هذا الكتاب ـ وهي إرادة مهيمنة على الكون كله بَلْه الأرض ومن عليها، وهي إرادة تكوينية يخضع لها كل شيء باللطف والهيمنة الإلهيتين، تلك الإرادة التي حفظت القرآن في صدور الصحابة، إذ لم يكن مطبوعاً أو مصوراً، وذلك الحفظ كاف لردع الأكاذيب ومواجهة الأباطيل، فلما استشهد كثير من حفاظه في الحرب دعت الحاجة إلى استنهاض الهمم في جمعه وتدوينه خصوصاً ـ إذ يقول: «وإنها لمعجزة كبرى تستحق التنويه في هذا المقام، ويكفي لتبيين خطورتها أن نذكر ما كان من فتن وخلاف وشقاق وحروب منذ صدر

الإسلام الأول، وما كان من اجتراء الناس في ذلك العهد وبعده على رسول الله والكذب عليه ... وما كان من وضع الروايات والأحاديث لصرف آيات من القرآن إلى غير وجهها بسبيل ذلك ... وأنّ نذكر أن هذا في حين لم يكن القرآن مطبوعاً أو مصوراً..»[٣٩].

وكشف الزمخشري[٤٠] في هذا الصدد عن هذه الإرادة القاهرة الحافظة استدلالاً، فقال في معنى الآية: «﴿وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ﴾، أي منيع محمي بحماية الله تعالى ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ مثل، كأن الباطل لا يتطرق إليه ولا يجد إليه سبيلاً من جهة من الجهات حتى يصل إليه ويتعلق به، فإنّ قلت: أما طعن فيه الطاعنون وتأوله المبطلون؟ قلت: بلى، ولكن الله قد تقدم في حمايته (عن تعلق الباطل به): بأن قيض قوما عارضوهم بإبطال تأويلهم وإفساد أقاويلهم، فلم يخل طعن طاعن إلاّ ممحوقا، ولا قول مبطل إلاّ مضمحلا، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ﴾ (سورة الحجر: ٩).

وهنا مسألة مهمة، هي الحفظ بقوة والردع بقوة؛ لأنّ التمكن في الإنزال أينما كان في الألواح المصونة إعجاز بحد ذاته، وعندها فالحفظ إعجاز أيضاً، لذا فالقرآن الحقيقي الأقرب إلى معنى الحفظ الحقيقي هو قلب الإنسان المؤمن الحافظ له، وخصوصاً أطفال المسلمين الحفاظ لتمام القرآن، وهم حفظوه في اللوح القلبي الذي يؤتمن أكثر من اللوح القرطاسي أو التدويني.

إذن، فالحفظ الإلهي تابع لثبوت الإعجاز، وهو يتجلّى أيضاً بتهيئة ظروف غيبية لمنع المبطلين، ودحض الأراجيف مهما كان نوعها وقوة تمكيرها، وهؤلاء المدافعون عن القرآن حملة الذكر والراسخون في العلم، وهم «من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»[٤١]، هذا من وجهة.

ومن وجهة أُخرى، فللقرآن قوة غيبية عارضت مسيلمة وجعلته قوة مضمحلة إزاء إعجازه الإلهي .. ومن هذه وتلك نخلص إلى القول: إنّ دعوات التحريف المزعومة ما هي إلاّ جهل بأسرار الإعجاز التنزيلي وحفظه المجيد.

الخاتمة ونتائج البحث

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١ ـ مفاد النظرية الإعجازية للتنزيل: أنّ أمر الإعجاز والاحتجاج بـه لا يختلـف من حيث طبيعة نزوله، أو نمط ترتيبه، أو تنوعـات أُسـلوبه، وهـذا مـا يحقـق إثبـات إعجازية التنزيل بلحاظ حركته التي هي عين الإعجاز.

٢ ـ إنّ التنزيل القرآني ثابت تاريخياً، أما احتفاف النظرية بالأدلة المحتملة فهـو ممتد لوجود الجري والانطباق في الإعجاز القرآني بما يمدد عملية التنزيل على طـول الزمان والمكان.

٣ـ يشير القرآن إلى الظاهرة الإعجازية بكثرة، مشيداً بقدسيتها وموقعها العظـيم في الدنيا والآخرة، وإنها محفوظة في أُمّ الكتاب بكتب مرادفة متعـددة لمهمـة الحفـظ الإلهي مثل: الكتاب المكنون، واللوح المحفوظ وغيرهما.

ومن هنا، فإنّ الإعجاز ليس كامناً بالكلمات، بل باللوح الغيبي الذي ترتسم عليه هذه الكلمات ـ وهو مصدر حياة الإعجاز ـ وعندها فالحفظ الإلهي يكون لعين اللـوح لا للاصطفاف الكلماتي المتعارف.

٤ ـ تكمن حقيقة الإعجاز التنزيلي في كونها متكورة حول وحدة نورية سـارية في النصّ القرآني حافظة له وجامعة في الوقت نفسه، إذ يكتسب هـذا الإعجـاز قوتـه من الإعجاز النصّي نفسه، وعندها فلا إعجاز بالاستغناء عن إعجاز النصّ.

٥ ـ ينطوي الإعجاز التنزيلي على الدفاع التنزيهي، وهو لبّ الحفظ الإلهي الذي أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فالحفظ متلازم مع الإعجاز تلازماً شـديداً لا يمكن انفكاكه بأيّ شكل من الأشكال، وهذا ما حير العقول وسلب طاقـة المعارضـين قبل أن يتمكنوا من مصاولة القرآن الكريم ومعارضته.

٦ ـ تعدّ ليلة القدر هي منبع الإعجاز القرآني؛ لأنها منشأ النزول النوري، وعندها يجب أن تُستغل عبادياً بختم القرآن العظيم لصعود النور من الأرض إلى السـماء فيهـا بما يؤدي إلى مواءمة إشعاعية نورية تؤدي حق الإعجاز على نحو كامل، وبمـا يطـابق الحصول على أعظم قدر من الأجر والثواب في تلك الليلة المشهودة.

٧ ـ إنّ اختلاف ترتيب السور بين مصحفي الخليفتين عثمان وعليّ (رضـي الله عنهما) لم يؤثر في درجة الإعجاز، والدليل أنه القرآن كيفما كـان: باقيـاً علـى إعجـازه بلحاظ الحفظ الإلهي، وهو حفظ القرآن من التشتت والضياع، وإن تفاوتت بدءاً أجـزاء

منه، أو تعددت مصاحف جمعه، وأُسلوب قراءاته، فحين سلم بها لم يقدح ذلك بحفظ المصحف وبقاء إعجازه كلاماً إلهياً محققاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٨ ـ استمرار الأثر الإعجازي والتشريعي للقرآن ـ بلا أدنى شك ـ لأنّه كتاب هداية وأخلاق، بدليل قابليته على كسب كثير من الناس في الدخول للدين الإسلامي، وأنه باق كما أُنزل في ﴿فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ﴾ و﴿لوح محفوظ﴾ و﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾، ولزوم الاستماع له، ولزوم التدبر فيه، وترتيله، والطهارة لمسّه، وغيرها.

وهذه كلها سارية لا متناهية فيه مع كل ما مر به من عصور الطغيان والفجور؛ لأنّ المعجز لا ينثلم منه شيء، بدليل الحفظ الإلهي، فضلاً عن أنّ اللاتناهي من إعجازيته المستمرة في حفظه من التحريف، وأنه مكتوب في زبر الأولين، صحف إبراهيم وموسى وهنّ ممن خرقن ولم يُحفظن.

٩ ـ يلحظ التطابق بين الكتابين التدويني والتكويني في هذا الباب، فالسور والآيات تتغير مواقعها والمصحف ثابت برابط (الإعجاز)، كما أن النجوم والمجرات متحركة والكون ثابت برابط (الوحدة)، وكلاهما من أدلة النظام الإلهي المعجز.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الهوامش

(١) فكرة إعجاز القرآن .. نشأتها وتطورها، :٤٦١، بحث للدكتور عمر ملاّ حويش، ضمن بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني المنعقد ببغداد في رمضان ١٤١٠هـ مطبعة الأُمّة ـ بغداد ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

(٢) التفسير الكبير، الإمام الفخر الرازي٢٦:٢٧، الطبعة الثالثة، مركز النشر الإسلامي ـ قم ١٤١١هـ.

(٣) المدرسة القرآنية، السيد الشهيد محمد باقر الصدر، :٢٢٠، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، الطبعة الثالثة، مطبعة شريعت ـ قم ١٤٢٦هـ.

(٤) إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، مقدمة المحقق: ٧٧، وينظر المتن: ٢١ ـ ٢٢، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ـ مصر.

(٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمود الآلوسي البغدادي١: ١١، ضبط وتصحيح علي عبدالباري عطية، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.

(٦) تاريخ القرآن، الدكتور عبدالصبور شاهين: ٥٧، الطبعة الأُولى، دار القلم ـ بيروت ١٩٦٦م.

(٧) كتاب التفسير (تفسير العياشي)، أبو النضر محمد العياشي ١١:١ ، صححه وعلق عليه السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المطبعة العلمية ـ قم.

أما معنى ما ورد عن الإمام من وجهة فنية فيعني: «أنّ النصّ لا يعطيك من ذاته كاملاً (إلاّ إذا تضافرت جوانبه المختلفة في وحدة)». أُنظر البحث الدلالي في تفسير الميزان :١٣٨، وكأنه يقول: التجزئة خاطئة فعليك بالتأمل به.

(٨) المدرسة القرآنية:٢٢١، مصدر سابق.

(٩) المصدر السابق، : ٢٢٢.

(١٠) يُنظر: كتاب المصاحف، أبو بكر عبدالله بن أبي داود الأشعث السجستاني :٢٩، تحقيق آرثر جفري، الطبعة الأُولى، دار التكوين للنشر والتوزيع ـ دمشق ٢٠٠٤م؛ ورسم المصحف (دراسة لغوية تاريخية)، غانم قدوري الحمد: ١١٧ ـ ١١٩، الطبعة الأُولى، مؤسسة المطبوعات العربية ـ بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(١١) تفسير الكشاف، جار الله محمود الزمخشري ٣:٢٧٠ ـ ٢٧١، ضبطه ورتّبه محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(١٢) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي: ٣٣، الطبعة التاسعة، دار الكتب العربية ـ بيروت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

(١٣) تاريخ اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي ١: ٣٥٣، تحقيق عبدالأمير المهنا، الطبعة الأُولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م.

(١٤) مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح: ٧١، الطبعة ٢٦، دار العلم للملايين ـ بيروت ٢٠٠٥م.

(١٥) التفسير الحديث (ترتيب السور حسب النزول)، محمد عزة دروزة ١١٣:١ ـ ١١٤، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

(١٦) رسم المصحف (دراسة لغوية تاريخية):١٢١، مصدر سابق؛ ويُنضر البحث الدلالي في تفسير الميزان(دراسة في تحليل النص):١٥١ ، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٦؛ فكل الإشارات القرآنية تدل على أنه وحي وتوقيف من لدن حكيم خبير، تفصح عنها أنساقه الدلالية والعلمية والمعرفية، وهي كيفيات هندسية من أُسلوب المعجز المتفرد، وهي تدل أيضاً على بصمات صاحب الرسالة واعتنائه الكبير بأداء أمانة ما يوحى إليه على أكمل وجه.

يُنظر في هذه الإشارات مقدمة محقق كتاب: (تناسق الدرر في تناسب السور)، جلال الدين السيوطي:٨ ـ ٢٠، ٢٣ ـ ٢٨، دراسة وتحقيق عبدالقادر أحمد عطا، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

(١٧) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي ١:٢١٤، تحقيق محمد أبو الفضلّ إبراهيم، انتشارات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٥هـ

(١٨) النظم الفني في القرآن، عبدالمتعال الصعيدي:٨، المطبعة النموذجية ـ مصر.

(١٩) يُنظر: الفقه على المذاهب الخمسة، محمد جواد مغنية:١٠٨ ـ ١١٠، الطبعة الثالثة، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ـ طهران ١٤١٦هـ ؛ ويُلحظ وجوب الوجه المتواتر أو عدمه في: مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني) ١:٢١١، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الثالثة، مطبعة العترة ـ قم ١٤٢٥هـ .

(٢٠) المرسل الرسول الرسالة، السيد الشهيد محمد باقر الصدر: ٨٦، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠١هـ /١٩٨١م.

(٢١) إعجاز القرآن للباقلاني ،:١٢ مصدر سابق.

(٢٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي ٢٧:٢٦، مصدر سابق.

(٢٣) في ظلال القرآن، سيد قطب ١:٧، الطبعة الخامسة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ /١٩٦٧م.

(٢٤) الفرقان، ابن الخطيب :٤٧، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢٥) التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، المقدمة ١:٦ ـ ٧، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥هـ ١٩٩٥م؛ ويُنظر: كتاب المصاحف السجستاني:١٠، مصدر سابق.

(٢٦) مباحث في علوم القرآن، الدكتور صبحي الصالح: ٣٤٢، مصدر سابق.

(٢٧) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله القرطبي ١:٦١، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م.

(٢٨) يُنظر: النظم الفني في القرآن، عبد المتعال الصعيدي،: ١٦ مصدر سابق؛ ورسم المصحف، غانم قدوري الحمد:١٢٢، مصدر سابق.

(٢٩) مباحث في علوم القرآن:٨٥ ،مصدر سابق،.

(٣٠) تناسق الدرر في تناسب السور، جلال الدين السيوطي، مقدمة المحقق: ١٣ ـ ١٤، مصدر سابق؛ وانظر (مفتتح الترتيب النزولي بسورة المدثر، ومفتتح الترتيب المصحفي بأول سورة البقرة وتفصيلاتهما ..) مقدمة المحقق أيضاً ١٤ ـ ٢٠.

(٣١) مباحث في علوم القرآن،: ٢٥٩ مصدر سابق.

(٣٢) التفسير الكبير،الفخر الرازي ١٣١:٢٧، مصدر سابق.

(٣٣) التفسير الحديث، محمد عزة دروزة، من مقدمة (الطبعة الأولى) :١٧، مصدر سابق.

(٣٤) يُنظر: التفسير الحديث ١٢٦:١؛ نقد الخطاب الاستشراقي، الدكتور ساسي سالم الحاج ٣٢١:١، الطبعة الأُولى، دار المدار الإسلامي ـ بيروت ٢٠٠٢م.

(٣٥) يُنظر: المدرسة القرآنية:٢٥٥ ـ ٢٥٧، مصدر سابق ؛ ونقد الخطاب الاستشراقي ٣٤٨:١ ـ ٣٥٨.

(٣٦) مباحث في علوم القرآن:٢٣٣، مصدر سابق.

(٣٧) لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن)، علي بن محمد البغدادي الخازن ٥ :٣٦٧، ومعه تفسير البغوي، ضبطه وصححه عبدالسلام محمد علي شاهين، الطبعة الأُولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

(٣٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ٥٧٩:٦، تخريج وتعليق عبدالرزاق غالب المهدي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٣٩) التفسير الحديث، محمد عزة دروزة ١١٨:١، مصدر سابق.

(٤٠) تفسير الكشاف، الزمخشري ١٩٦:٤، مصدر سابق.

(٤١) كتاب أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق (هـ. يتر)، الطبعة الثانية بالأُفست، مكتبة المثنى ـ بغداد ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى